أولويات التمويل

كيف يتصورها اصحاب القرار وقادة الرأي في المجتمع الفلسطيني

كتبت : إكرام إسماعيل

تتلقى السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها مساعدات ومنحاً خارجية تساعدها على بناء ذاتها في ظل ظروف الاحتلال الذي ترزح تحته، بالإضافة إلى مواردها الخاصة من الضرائب وغيرها.

وفي هذا الصدد كان لابد من إلقاء الضوء على جانب اقتصادي مهم إلا وهو اولويات التمويل في المرحلة القادمة – الراهنة والمستقبل القريب– ومن هذا المنطلق كان لا بد من أجراء استطلاع لآراء عدد من الخبراء والمختصين ومن هم على علاقة بهذا الموضوع، إذ اجمع واتفق اغلبهم على ضرورة تطوير مشاريع التعليم والصحة والمواصلات والطرق أي «البنية التحتية» وكذلك تطوير وإقامة المشاريع الإنتاجية التي تهدف تحقيق تنمية اقتصادية وتحد بذلك من نسبة البطالة والفاقة.

تمويل العاطلين عن العمل

من جهته بين الدكتور طالب عوض، الباحث والمتخصص في العلوم السياسية والاقتصادية ان من اولويات التمويل «تمويل العاطلين عن العمل خاصة مع ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت ما بين ٦٠ –٧٠٪، والعمل على إحداث تنمية اقتصادية من خلال تطوير مشاريع الصحة والتعليم والمواصلات».

الاصلاح المالي والاداري

أما الخبير الاقتصادي، زياد كرابلية ، حدد مصادر التمويل في مجموع إرادات الدولة من ضرائب ورسوم مختلفة ،بالإضافة إلى الإعانات والقروض والمنح وقد قال: ان من اولويات التمويل الإصلاح المالي و الإداري (بناء القدرات) من خلال تدريب العمالة الفلسطينية ،وكذلك توظيف الموارد المالية في البنية التحتية من اجل الوصول إلى التنمية وخلق فرص عمل. كما شدد على أهمية وضع خطط تنموية تتناسب مع الحاجات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني.

وبنى كرابلية رأيه على أسس تتمثل في وجود حالة من زيادة الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الخدمات العامة التي تساهم في التنمية وأضاف « انه وفي ظل وجود زيادة الأسعار والتضخم الذي يوازي النسبة الموجودة في إسرائيل و الأجور المنخفضة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المعيشة».

مشاريع تطويرية لتغطية العجز المالي

هذا وقد شدد الدكتور سعدي الكرنز – رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي، على أهمية وضع خطط تتطلب تغطية العجز في السلطة الفلسطينية، وأكد على ضرورة قيام وتغطية مشاريع تطويرية وإعادة تأهيل البنى التحتية وخلق فرص عمل حيث قال «لا بد من تغطية العجز في ميزانية السلطة التي لا يمكن أن تستمر إن لم تغط النفقات، فلا نستطيع أن نتوقف عن دفع الرواتب».

معالجة القضايا الاقتصادية

ويشير عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ورئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين والمحاضر في جامعة بيرزيت ،احمد مجدلاني «إلى أن نسبة التراجع في الأداء الاقتصادي الفلسطيني وصلت إلى ٦٠ ٪ عما كانت عليه في سنوات ٩٩–٢٠٠٠ خاصة في الدخل القومي»، كما يقول: انه سجل خلال سنوات الانتفاضة الاربع تراجعا كبيرا في مستويات العون الدولي لإنشاء البنى التحتية الاقتصادية اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية، وأضاف «اعتقد ان الاولويات الرئيسية في التمويل يجب أن تنصب على معالجة القضايا الاقتصادية لتخفف من الضغوطات التي يفرضها الاحتلال ».

وفي معرض حديثه عن مستويات المعالجة قال مجدلاني « هناك مستويات للمعالجة، أولا المستوى العاجل وهو الذي أطلق عليه (الطابع الاغاثي) وهذا ليس له علاقة بإصلاح ما دمره الاحتلال من بنى تحتية رغم أهمية ذلك من اجل استعادة أداء الاقتصاد الفلسطيني ،لكن لا نستطيع في ظل هذه الظروف ان ندعو شعبنا الى مزيد من التحمل لنعيد بناء تلك البنى الذي يحتاج الى سنوات».

وتقديرا لطبيعة المرحلة وانعكاسات الحصار على الشعب الفلسطيني رأى عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ومدير مركز مسار للدراسات ، داوود تلحمي ، «ان هناك ثلاثة مجالات رئيسية: اولا

> يرى ٤٨٪ أن الأولوية الرئيسية في توفير فرص عمل وتوظيف ولم يغب عن أذهان المواطنين أهمية التمويل للبنية الخدماتية والتحتية حيث صرح بذلك ٢٤٪ من المستطلعين. وأختار ١١٪ برامج الرعاية والإغاثة كأولوية، بينما اختاروا ٨٪ بناء المؤسسات المجتمعية، و٦٪ القطاعات الإنتاجية الاقتصادية، و ٤٪ توسيع المشاركة وتعزيز الديمقراطية. *

بناء مشاريع وتشغيل الأيدي لعاملة لاستيعاب البطالة ،ثانيا– الجانب الصحي الذي يتطلب ضمانا صحيا للمواطن الفلسطيني ،وثالثا– التعليم بجميع مستوياته من مدارس وجامعات ،وهناك مجالات أخرى مثل البنية التحتية من شوارع وكهرباء وماء وهذه تأتي في مرحلة لاحقة».

توفير الاحتياجات الاساسية

من جانبها دعت خديجة حباشنة، الباحثة والناشطة النسوية أن التمويل الخارجي يجب أن ينصب بشكل أساسي في خلق مشاريع صغيرة في ظل الوضع الراهن، لتمكين الأسر والأفراد في المجتمع الفلسطيني من توفير احتياجاتهم الأساسية والمعنوية ، على اعتبار تنمية الأفراد وقدراتهم على تطوير المعرفة تساهم في تعزيز صمود وبقاء الشعب الفلسطيني على أرضه.وبينت حباشنة أن العناية بالصحة والتعليم والتغذية والحد الأدنى للتغذية الجيدة والإحساس بالأمان الشخصي من أهم اعتبارات وأولويات التنمية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

ربط سليم بين العمل التنموي والجهد الاغاثي

كما أكد الدكتور سمير عبد الله – مدير معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، «إن منع حدوث كارثة إنسانية يعتبر من المهمات الرئيسية لتمويل في ظل ظروف البطالة المرتفعة، وعليه فانه من الطبيعي إن يوجه معظم التمويل الخارجي لمعالجة ظواهر الفقر والبطالة »، وأضاف بالقول «إذ ما تحدثنا عن ظواهر معينة في الاقتصاد الفلسطيني وليست ظواهر طارئة بسبب الحصار المفروض، لا بد من التفكير في الأموال التي تنفق في محاربة البطالة والفقر على أن تكون قادرة على عمل تراكم تنموي وان تكون كفيلة بإحداث تنمية دائمة بمعنى أن يجري ربط سليم بين الجهد الاغاثي والجهد التنموي».

وحول اولويات التمويل فيما يتعلق بإيجاد وظائف دعا عبد الله إلى أن تكون تلك الوظائف (وظائف منتجة) للسوق المحلي، فالأساس في التمويل أن يخلق وظائف دائمة في المجتمع الفلسطيني.

التمويل وما دمره الاحتلال

عند الحديث عن الظروف الحالية والواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني لا بد من التعرض إلى سؤال مهم ألا وهو :هل نتجاوز في عملية التمويل ما خلقه الاحتلال ونبدأ من حيث انتهى من تدمير للبنى التحتية؟.

وكان لهذا السؤال وجهان للإجابة فالجميع اتفق على ضرورة أن نصلح ما دمره الاحتلال مع ضرورة إقامة مشاريع إنتاجية وتشغيلية تساعد على تخطي أزمة البطالة ، وبقدر الاتفاق كان الخلاف بأيهما نبدأ أولا ،حيث يقول الدكتور سعدي الكرنز «لا بد من إصلاح ما دمره الاحتلال وإعادة الثقة وتأمين المؤسسات وتعويضها عن الخسارة التي لحقت بها» ،وعلى نفس الوتر كان رأي داوود تلحمي الذي قال«هناك ضرورات إصلاح لا شك ،بدءا بمنازل المواطنين وأماكن عملهم ومصالحهم».

ألا أن الدكتور طالب عوض رأى انه «يجب أن نبدأ من واقعنا حتى نبني تنمية حقيقية جديدة بناء على أسس شفافة».

أما أحمد مجدلاني فقد قال «أن الاستثمار في البنية التحتية التي تستهدف إعادة ما دمره الاحتلال تأتي كأولوية ثانية».

ومهما اختلفت الآراء إلا أنها تجمع على ضرورة إصلاح ما دمره الاحتلال في نفس الوقت الذي لا بد فيه من القيام بمشاريع إنتاجية وهذا ما أكده زياد كرابلية «يجب أن يكون الاثنان معا ،لان إعادة البناء ستساهم في إعادة الوضع إلى ما كان عليه ، فيجب أن تكون المرحلتان جنبا إلى جنب ».في حين يرى الدكتور سمير عبدالله «أن الإنسان هو الأساس بقدرته وخبراته ،فالإنسان في مرحلة الاقتصاد المعرفي بات يشكل القوة ،وهو الدافع الأساسي للتنمية بالإضافة إلى البيئة القانونية والتأمينية وشبكات التمويل المختلفة تعتبر عوامل مساعدة».

ويضيف «تدمير البنية التحتية يساعد في إضعاف وإنقاص إنتاجية التنمية والاستثمار في فلسطين ويحولها من استثمارات ربحية إلى استثمارات غير ربحية وبالتالي تهميش مصادر بقاء الشعب الفلسطيني ودفعه للهجرة».

وفي النهاية يبقى الاحتلال والعوائق التي يفرضها وجوده عقبة في وجه الوصول إلى تنمية حقيقية أو حتى هاجسا يقض مضاجع أصحاب القرار في عملية توزيع الموارد وتمويل المشاريع لأنه يبقينا في حيرة من أمرنا ،هل سيعاود الاحتلال إلى تدمير ما أصلحناه؟! وتبقى أدمغة الصهاينة صاحبة القرار.

تقدمه جمعية الشبان المسيحية

برنامج « تحسين فرص الشباب في منطقة الشمال » بدايات موفقة يعيقها الوضع الاقتصادي وضعف التمويل

كتب سعيد أبو معلا / رياض عودة

على شارع بلاطة عسكر، شرق مدينة نابلس، تقع ورشة الفني محمد أبو نفيسة، وهو أحد الأشخاص الذين استفادوا من «برنامج تحسين فرص الشباب في منطقة الشمال» وهو لذلك يعتبر محظوظا من بين أقرانه الذين يرونه أنه زرع جهده وحصده من خلال المشروع الذي تنفذه جمعية الشبان المسيحية منذ عام ١٩٩٢ ولغاية الآن.

وأبو نفيسة ليس الوحيد المستفيد من البرنامج الذي يحاول استعادة عافيته بعد أن تعثر في بداية انتفاضة الأقصى لفترة قصيرة بفعل عدم الالتزام بالتسديد، وضعف التمويل، والوضع الاقتصادي الصعب الذي ضرب الأراضي الفلسطينية.

حمادنة: المشروع استهدف الشباب المتعثر

وعن طبيعة المشروع وتطوره يشير مدير برنامج تحسين فرص الشباب في منطقة الشمال في جمعية الشبان المسيحية نبيل حمادنة إلى قيام الجمعية بعملية دمج ضمن برنامج تدريبي مدته أربعة أشهر للطلبة الخريجين من المدارس الصناعية مع أصحاب المحلات والمصانع والورش المهنية، وبعد انتهاء الدورة التأهيلية يدخل الخريجون في دورة بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية في إدارة المشاريع الصغيرة لتزويدهم بالتأهيل الإداري اللازم للقيام بمشروع إنتاجي مهني صغير.

ويقول حمادنة: نحن بهذا نضمن بعد أن زودنا الطالب بخبرة، لا بأس بها، عن واقع العمل، وعملية دمج مهني طوال فترة محددة، ومن ثم نؤهله إداريا لإدراكنا إن الكثير من المشاريع الصغيرة تفشل، أو تتعثر على أقل تقدير بفعل عدم وجود إدارة ناجحة لها، وهذا ما عالجناه في البرنامج.

ويتابع حمادنة: يتضمن المشروع بعد مرحلتيه الأولى والثانية مرحلة ثالثة، وبموجبها توفر الجمعية أدوات مهنية تلزم الخريج الجديد في فتح مشروعة المهني أو ورشته التي امتهن العمل بحرفتها خلال دراسته وتدريبه.

الانطلاق

«الشبان المسيحية» انطلقت في هذا المشروع من وعيها لدراسة أكدت أن هناك نسبة عالية من الطلبة المهنيين لا يعملون في مجال اختصاصهم لأمور عدة، ومنها كما يقول حمادنة الخوف من عدم تمكنهم من المهنة، وعدم جدوى المنافسة، من وجهة نظرهم، في تخصصاتهم مقارنة بالمهنيين والحرفيين الكبار، وعدم توفر المقدرة المالية التي تجعل الطالب الخريج يقبل على العمل في مجال تخصصه، ولا سيما أن البداية تحتاج إلى رأس مال ربما لا يقدر عليه الخريج الجديد.

وبحسب المشروع فإن الجمعية تقوم بتزويد الأشخاص الذين تم تأهيلهم في مجالات اختصاصهم بأدوات العمل الأولى، وهي غالبا ما تكون مرتفعة الثمن، فبمجرد أن يقوم المتقدم للقرض بتوفير مكان للانطلاق في مشروعه نقوم بشراء ماكناته وآلاته التي يحتاجها في عمله.

وعن نجاح المشروع وتطوره يقول حمادنة: جاء النجاح متفاوتا، وبدرجات مختلفة، لكن يمكن القول إن هناك نجاحا كبيرا حصلنا عليه، حيث استفاد خلال سنوات المشروع حوالي ١٦٠٠ مهني وحرفي.

التسديد...وتعثره

وبحسب حمادنة فإن القروض العينية التي يحصل عليها الحرفي تسدد خلال فترة تتراوح ما بين ٣٠–٤٠ شهرا بنسبة فائدة مقدارها ٥٪، وعن التسديد وكيفية التعامل مع المقترضين في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الصعبة يتابع حمادنة: يعتبر مشروع الإقراض الصغير مرنا بطبعه، ونحن لسنا بالبنوك لنكون متصلبين في تعاملنا مع من نساعدهم، ورغم تعثر الإقراض والتسديد لكننا لغاية الآن لم نرفع قضية واحدة على مقترض لم يقم بتسديد ما يترتب عليه، بل طورنا برامجنا لنكون عمليين أكثر في محاولة لتجنب المشاكل الناجمة عن ذلك.

ويشير حمادنة إلى أن هناك تناقصا في القروض الممنوحة وحجمها، فبدلا من تقديم مئة قرض خلال العام أصبحوا يقدمون ١٥ قرضا، وهذا نابع من الضعف العام في التمويل، والخلل العام في نظام التسديد، وبذلك أصبحنا نركز عند منح القروض أكثر، في سبيل تجنب المشاكل التي قد تواجهنا.

ويؤكد حمادنة أنه وفي حال استمر الوضع على حاله فإن ذلك سيؤدي إلى حرمان عدد كبير من الشبان من فرصة تقديم يد المساعدة لهم، متسائلا عن الطريقة المثلى التي يجب التفكير بها في سبيل مساعدة الغالبية العظمى من الشباب الفلسطيني.

ويتابع ضاربا مثالا بسيطا: يقدم للمشروع، حاليا، عشرون طلبا للاقتراض، وبعد الدراسة لا نقدم إلا اثنين أو ثلاثة على أكثر تقدير، فيما كنا نقرض الجميع خلال فترات سابقة.

وهو يؤكد أن الجمعية لن تخلو من خطط ومشاريع تستهدف الشباب ويعتبر المعيق أمامها هو التمويل، وضمان التسديد.

لكن هل الأمل في انفراج سياسي سيجعل الخطط تطفو على السطح في محاولة ليعود القطار التنموي الى سكته التي خرج عنها بفعل الاحتلال الإسرائيلي وحصاره وفي مجال الشباب تحديدا، وفي حالتنا حيث تنعدم البوادر نبقى مطالبين بأن نبدع في خططنا في سبيل إيجاد مبرر وجودنا.

---

* حسب استطلاع للرأي العام الفلسطيني، أجراه برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، حزيران ٢٠٠٤